

هؤلاء قياساً إلى توطين أولئك . مضيفاً: «لذلك، فنحن مطالبون بتوطين اللاجئين، على أن يتم ذلك في القرى والمدن في المناطق العربية ، وليس في أماكن زراعية ، لأن قسماً كبيراً منهم لن يكون مرشحاً للعمل في الزراعة ، كما يجب أن يكون واضحاً أن عملية كهذه لا يجب إلا أن تتم في المناطق العربية الموجودة حالياً ، ولا يجد توطين اللاجئين في أوساط المستوطنين اليهود عملية معقولة ، وابي مشروع ، يخرج عن هذا الاطار سوق مقاومه » (١٠) .

النائب شموئيل تمير (المراكز الحر) : بارك شموئيل تمير اجراءات الحكم العسكري في المناطق المحتلة ، بعد عام ١٩٦٧ ، والتي تمثلت في عمليات الطرد وهدم البيوت ، وعدم السماح للعرب الذين غادروا الأرض المحتلة أثناء الحرب بالعودة ، لكنه اعتبر هذا عملاً غير كامل ، وقال : « إن مبادرة إسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين العرب الموجودين في المناطق الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية ، سواء عن طريق دفع تعويضات سخية ، لمن يختار بارادته مغادرة البلاد ، أو عن طريق تأهيل من يختار البقاء . إن مبادرة كهذه ، إلى جانب مبادرة موازية لها ، وعاجلة جداً ، للاستيطان اليهودي الشامل في المناطق المحتلة ، من شأنها ان تفرض السيادة الإسرائيلية كاملة على هذه المناطق » (١١) .

النائب موسي أرام (حزب العمل) : أرام كالآخرين ، اعفى إسرائيل من مسؤولية خلق هذه المشكلة ، وقال : « والآن ، وبعد حرب الأيام الستة ، بقيت مشكلة اللاجئين قائمة ، تواجه وتتحدى شكل وصورة إسرائيل . وأن كل مبلغ يستمر في مشروع تأهيل وتوطين اللاجئين ، وفي إقامة مشاريع تنمية في المناطق [المحتلة] ، سيكون له مردود مضاعف ، من الناحية الأمنية » . واضاف : « إذا ما تقدمنا باندفاع وحماسة نحو عملية التنفيذ ، فلن تكون في حاجة إلى خبرات في حل مشكلات الاستيعاب والتوطين ، بل نحن في حاجة إلى رسم ومبادرة ثابعة منا ومن مصلحتنا . ولاشك في أن الاستمرار في هذا المشروع سوف يجر قوى كبيرة وكثيرة ، وامكانيات دولية كبيرة للاسهام في حل المشكلة » (١٢) .

النائب أوري افنيري (كتلة هاعولام هازيه) : اما اوري افنيري ، فقد رأى ان هذه مشكلة ملحة ، وجدية . واعتبر ان مشكلة اللاجئين ، هي المفتاح لمشكلة « ارض - إسرائيل »، وبالتالي فإنها هي المفتاح لمشكلة السلام في المنطقة كلها : « ان حل حقيقي لمشكلة اللاجئين ، يكون ممكناً فقط اذا جاء وفقاً لرغبة ورأي الشعبين ، الشعب الإسرائيلي ، والشعب الفلسطيني ، من خلال جهود مشتركة . هذه الجهد يجب ان تكون جزءاً من اتفاق شامل بين الشعبين ، اتفاق ينهي حالة الحرب في البلاد ، عن طريق وضع ميثاق بين الدولتين . دولة إسرائيل ، وبين الجمهورية الفلسطينية التي ستقام . والآن إسرائيل تهدف إلى ضم المناطق ، وطرد سكانها ، وفرض سيطرتها على المناطق التي يسكنها مليون عربي ، إلى جانب الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية . هذه المشكلة ، التي يقوم عدد من النواب ، من ذوي أصحاب نوايا ضم المناطق ، بترويجها بصورة بلهاء » (١٣) .

النائب توفيق طوبى (راكاخ) : حمل توفيق طوبى بشدة على الحكومة وسياستها تجاه مشكلة اللاجئين ، مشيراً إلى لأجدوى هذه الاقتراحات : « كان يودي فهم المشاعر الإنسانية لاصحاب الاقتراحات من النواب . لكن ، عندما لا يستند هؤلاء في اقتراحاتهم إلى اساس الاعتراف بالحقوق الأساسية والمشروعية للأجئين - حقهم في حرية الاختيار بين الحصول على تعويضات أو العودة والسكن في وطنهم - فانهم يحصلون على اجوبة ساخرة وملتوية ، على غرار اجابة رئيس الحكومة . ان رد الحكومة على هذه الاقتراحات ، مبني في الأساس على سياسة عدم احترام حقوق اللاجئين ، بل تجاهل هذه الحقوق وانتكارها . ففي اعقاب حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ اقتلع حوالي نصف مليون لاجيء للمرة